

مراجعة عمل التدقيق الداخلي

CONSIDERING THE WORK OF INTERNAL AUDITING

الفقرات	المحتويات
4-1	مقدمة
5	نطاق وأهداف التدقيق الداخلي
8-6	العلاقة بين التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي
13-9	الفهم والتقييم الأولي للتدقيق الداخلي
15-14	توقيت الاتصال والتنسيق
19-16	توقيت وإختبار عمل التدقيق الداخلي

يتم تطبيق المعايير الدولية للتدقيق عند تدقيق البيانات المالية كذلك يتم تطبيقها بعد تكييفها حسب الضرورة، لتدقيق المعلومات الأخرى ذات العلاقة.

تحتوي المعايير الدولية للتدقيق على المبادئ الأساسية والإجراءات الجوهرية (مؤشرة ومنضدية بحرف مطبعي أسود وثخين)، كذلك فإنها تحتوي على الإرشادات ذات العلاقة على شكل شروحات وايساحات ومعلومات أخرى. إن المبادئ الأساسية والإجراءات الجوهرية يجب أن تفسر وتؤول حسب سياق الكلام الوارد في الشرح والتفسير والتي توفر إرشادات لغرض تطبيقها.

ولغرض فهم وتطبيق المبادئ الأساسية والإجراءات الجوهرية والإرشادات المتعلقة بها، فإن من الضروري الأخذ بعين الاعتبار النص الكامل للمعيار الدولي للتدقيق مع كافة الشروحات والمواد الأخرى التي يتضمنها ذلك المعيار، وليس فقط الاعتماد على النص المنضد بالحروف المطبوعة السوداء الثخينة.

في الظروف الاستثنائية، قد يرتأى المدقق بأن من الضرورة التخلي عن المعيار الدولي للتدقيق لكي يتمكن من تحقيق الهدف من التدقيق بشكل أكثر فعالية. في مثل هذه الحالات، على المدقق أن يكون مستعداً لتبصير هذا التخلي.

ومن المفضل أن يتم تطبيق المعايير الدولية للتدقيق في الأمور المادية فقط.

ان وجهة نظر القطاع العام والتي تصدرها لجنة القطاع العام في الاتحاد الدولي للمحاسبين مدرجة في نهاية المعيار الدولي للتدقيق، في حالة عدم وجود وجهة نظر للقطاع العام فإن المعيار الدولي للتدقيق قابل للتطبيق من كافة النواحي الجوهرية للقطاع العام.

مقدمة

1. إن الغرض من هذا المعيار الدولي للتدقيق هو وضع معايير وتوفير إرشادات للمدققين الخارجيين لمراعاة عمل التدقيق الداخلي. إن هذا المعيار الدولي للتدقيق لا يتعامل مع حالات قيام موظفين من التدقيق الداخلي بمساعدة المدقق الخارجي في تنفيذ إجراءات التدقيق الخارجية. إن الإجراءات المذكورة في هذا المعيار الدولي للتدقيق تطبق فقط على فعاليات التدقيق الملائمة لتدقيق البيانات المالية.
2. يجب على المدقق الخارجي مراعاة فعاليات التدقيق الداخلي وتأثيراتها، إن وجدت، على إجراءات التدقيق الخارجية.
3. (التدقيق الداخلي) تعني فعالية تقييمية مقامة ضمن المنشأة لغرض خدمتها. ومن ضمن وظائفها اختبار وتقدير ومراقبة ملائمة النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي وفعاليتها.
4. مع تحمل المدقق الخارجي منفرداً مسؤولية إبداء الرأي وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الخارجية، فإن بعض الأجزاء من عمل التدقيق الداخلي قد يكون مفيدةً للمدقق الخارجي.

نطاق وأهداف التدقيق الداخلي:

5. يتباين نطاق وأهداف التدقيق الداخلي بشكل واسع، ويعتمد ذلك على حجم وهيكلاية المنشأة ومتطلبات إدارتها. وتتضمن فعاليات التدقيق واحداً أو أكثر مما يلي:
 - مراجعة النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي. إن وضع نظام محاسبي ونظام ضبط داخلي ملائمين، واللذان يتطلبان اهتماماً متواصلاً، وهو من مسؤوليات الإدارة. وعادة ما يكلف التدقيق الداخلي بمسؤوليات خاصة من قبل الإدارة لغرض إعادة النظر بهذين النظامين ومراقبة تطبيقهما وتقديم المقترنات الازمة لتطويرهما.
 - اختبار المعلومات المالية والتشغيلية. وهذا قد يتضمن مراجعة بالوسائل المستعملة لتشخيص وقياس وتصنيف وإعداد التقارير عن تلك المعلومات، والاستفسار الخاص ببنود منفردة، بما في ذلك الاختبارات التفصيلية للمعاملات والأرصدة والإجراءات.
 - مراجعة الجدوى الاقتصادية للعمليات وكفاءتها وفعاليتها، ومن ضمنها الضوابط غير المالية للمنشأة.
 - مراجعة الالتزام بالقوانين والأنظمة والمتطلبات الخارجية الأخرى، وكذلك الالتزام بالسياسات والأوامر الإدارية والمتطلبات الداخلية الأخرى.

العلاقة بين التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي:

6. إن دور التدقيق الداخلي يحدد من قبل الإدارة، وأن أهدافه تختلف عن أهداف المدقق الخارجي الذي يتم تعينه لتقديم تقرير، بشكل مستقل، حول البيانات المالية. وتتبادر أهداف وظائف التدقيق الداخلي حسب متطلبات الإدارة. أما الاهتمام الرئيسي للمدقق الخارجي فهو عما إذا كانت البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

7. ومع ذلك فإن بعض الوسائل لتحقيق الأهداف الخاصة بكل منها غالباً ما تتشابه، ولذا فإن كثيراً من أوجه عمل التدقيق الداخلي قد تكون مفيدة في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الخارجية.
8. يعتبر التدقيق الداخلي جزءاً من المنشأة. وبغض النظر عن درجة استقلالها الذاتي وموضوعيته فإن التدقيق الداخلي لا يستطيع الوصول إلى نفس درجة الاستقلالية المطلوبة من المدقق الخارجي عند إبداء رأيه في البيانات المالية. إن المدقق الخارجي يتحمل منفرداً مسؤولية إبداء الرأي بعملية التدقيق، ولا تقلل من هذه المسؤولية أية استفادة من عمل التدقيق الداخلي. كما وأن كافة الآراء المتعلقة بالبيانات المالية هي تلك الصادرة من المدقق الخارجي.

الفهم والتقييم الأولي للتدقيق الداخلي:

9. يجب أن يحصل المدقق الخارجي على فهم كاف لفعاليات التدقيق الداخلي، لغرض مساعدته في تحضير عملية التدقيق وتطوير منهج فعال لإنجازه.
10. إن وجود تدقيق داخلي فعال يسمح عادة بإجراء تعديل في طبيعة وتوقيت الإجراءات المنجزة من قبل المدقق الخارجي واختصارها، ولكنها لا تؤدي إلى إلغائهما كليةً. ومع ذلك فإن المدقق الخارجي، في بعض الحالات وبعد مراعاته لفعاليات التدقيق الداخلي، قد يقرر بأنه لا يوجد تأثير للتدقيق الداخلي على إجراءات التدقيق الخارجية.
11. خلال عملية التخطيط للتدقيق، يجب على المدقق الخارجي القيام بتقييم أولي لوظيفة التدقيق الداخلي وذلك في حالة ظهور دلائل تشير بأن التدقيق الداخلي مناسب للتدقيق الخارجي للبيانات المالية في مجالات محددة.
12. تقييم المدقق الخارجي الأولي لوظيفة التدقيق الداخلي سيؤثر في قرار المدقق الخارجي حول الاستفادة التي يمكن الحصول عليها من التدقيق الداخلي في تعديل طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الخارجية.
13. لغرض الحصول على فهم لوظيفة التدقيق الداخلي وإنجاز التقييم الأولي لها، فإن العوامل المهمة هي:

أ- الموقع في الهيكل التنظيمي:

الموقع الخاص للتدقيق الداخلي في المنشأة وتأثير ذلك على قابلية ليكون موضوعياً. إن الحالة المثالية هي ارتباط التدقيق الداخلي بأعلى مستوى إداري، وأن يكون متحراً من أية مسؤولية تشغيلية. ويجب النظر بدقة في أية تقييدات أو عوائق تضعها الإدارة أمام التدقيق الداخلي. وعلى الخصوص، فإن من الضروري أن يكون للمدققين الداخلين حرية الاتصال بشكل كامل مع المدقق الخارجي.

ب- نطاق الوظيفة:

طبيعة ومدى المهام المكلف بها التدقيق الداخلي. حيث يحتاج المدقق الخارجي كذلك إلى دراسة فيما إذا كانت الإدارة تعتمد على توصيات التدقيق الداخلي وما هي الأدلة المعززة لذلك.

ج- الكفاءة الفنية:

فيما إذا كان التدقيق الداخلي قد أنجز من قبل أشخاص لديهم التدريب الفني والتأهيل المهني المناسب للعمل كمدققين داخلين. فمثلاً قد يقوم المدقق الخارجي بفحص سياسات توظيف وتدريب موظفي التدقيق الداخلي وخبراتهم ومؤهلاتهم المهنية.

د- العناية المهنية الالزمة:

فيما إذا كان التدقيق الداخلي قد خطط له وأشرف عليه وتمت مراجعته وتوثيقه. حيث يراعى وجود أدلة وبرامج للتدقيق وأوراق عمل مناسبة.

توثيق الاتصال والتنسيق:

14. عندما يخطط المدقق الخارجي للاستفادة من عمل التدقيق الداخلي، يحتاج المدقق الخارجي لدراسة الخطوة المؤقتة للتدقيق الداخلي للفترة، ومناقشتها في أبكر مرحلة ممكنة. وفي حالة كون عمل التدقيق الداخلي هو

أحد العوامل المحددة لطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المدقق الخارجي، فمن المفضل أن يتم الاتفاق مسبقاً على توقيت مثل هذا العمل ومدى التغطية التدقيقية ومستويات الاختبار والطرق المقترنة لاختيار العينات وتوثيق العمل المنجز وإجراءات المراجعة وإعداد التقارير.

15. تزداد فعالية التنسيق مع التدقيق الداخلي، إذا عقدت الاجتماعات في مراحل مختلفة خلال الفترة. ويحتاج المدقق الخارجي إلى إحياطه بتقارير التدقيق الداخلي ذات العلاقة ووضعها تحت تصرفه، وأن يتم إبلاغه باستمرار بأي أمر مهم لفت انتباه المدقق الداخلي، والذي قد يؤثر في عمل المدقق الخارجي. وبالمثل فإنه في العادة يقوم المدقق الخارجي بإعلام المدقق الداخلي بأية أمور مهمة قد تؤثر على التدقيق الداخلي.

تقييم واختبار عمل التدقيق الداخلي:

16. عندما ينوي المدقق الخارجي الاستفادة من عمل معين للتدقيق الداخلي، فإنه يجب عليه تقييم واختبار هذا العمل للتتأكد من كفايته لأغراض المدقق الخارجي.

17. إن تقييم العمل المعين للتدقيق الداخلي يتضمن دراسة ملائمة نطاق العمل والبرامج ذات العلاقة، وفيما إذا كان التقييم الأولي للتدقيق الداخلي لازال مناسباً. هذا التقييم قد يتضمن دراسة فيما إذا كان:

- أ- قد تم إنجاز العمل من قبل أشخاص لديهم التدريب الفني المناسب والتأهيل المهني كمراجعين داخليين، وإن المساعدين قد تم الإشراف عليه وفحصه وتوثيقه بشكل مناسب.
- ب- قد تم الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة لتكون أساساً معقولاً للنتائج التي تم التوصل إليها.
- ج- إن النتائج التي تم التوصل إليها كانت مناسبة في ضوء الظروف المحيطة، وإن التقارير المعدة كانت متطابقة مع نتائج العمل المنجز.
- د- إن الإستثناءات أو الأوامر غير الاعتيادية التي اكتشفت بواسطة التدقيق الداخلي قد تم معالجتها بشكل مناسب.

18. إن طبيعة وتوقيت ومدى اختبار العمل المحدد للتدقيق الداخلي سوف يعتمد على تقدير المدقق الخارجي للمخاطر وأهميتها النسبية لمجالات التدقيق المعنية، وللتقييم الأولي للتدقيق الداخلي ولتقييم العمل المحدد الذي تم قبل التدقيق الداخلي. إن مثل هذه الاختبارات يمكن إن تشمل فحص البنود التي تم فحصها سابقاً من قبل التدقيق الداخلي، وفحص بنود أخرى متماثلة، وملاحظة إجراءات التدقيق الداخلي.

19. على المدقق الخارجي تسجيل النتائج المتعلقة بالعمل المحدد للتدقيق الداخلي الذي تم تقييمه واختباره.

منظور القطاع العام:

1. إن المبادئ الأساسية في هذا المعيار الدولي للتدقيق تُنطبق على تدقيق البيانات المالية في القطاع العام، وهناك إرشادات تكميلية لاعتبارات إضافية وفي حالة مراعاة عمل التدقيق الداخلي في القطاع العام، قد تم توفيرها في دراسة لجنة القطاع العام رقم (4) المعروفة (الاستفادة من عمل مدققين آخرين - منظور القطاع العام).

